تحليل جغرافي للعلاقة بين عمل المرأة وحجم الأسرة في محافظة كربلاء لعام 2020

م.د حيدر محمد زغير الكريطي م.د. هاني جابر محسن المسعودي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم الجغرافيا التطبيقية

A geographical analysis of the relationship between women's work and family size in Karbala Governorate for the year 2020

Haider Muhammad Zughir al-Kareeti Hani Jaber Muhsin Al.Masaudi
Department of Geography / College of Education For human sciences University of karbala
asaz4651@gmail.com Hani.jaber86@yahoo.com

Abstract

The phenomenon of working women in general is a vital issue, especially the work of Arab and Iraqi women in particular, as women are a human phenomenon that must be integrated into economic structures, as it will contribute significantly to the development of society. Because achieving development requires the mobilization of all the human energies that abound in society or country, we must take an effective and effective interest in this phenomenon and shed light on its causes, especially after modern societies witnessed changes and developments that were not limited to a field without others, but also included most of the economic, social and political aspects and even Cultural and intellectual. The research results showed that the education profession occupies the first rank among the sectors of economic activities that women desire. Married women constitute 81%, while the percentage of widows is 14%, while the percentage of divorced women reaches 5%. As for the age groups, the age group came between (25-39) for the largest percentage of married married women workers, as their percentage reached (73%), while the category came from (20-24), with (16%), while it reached The percentage of the first category (2%) (15-20), while the remainder of the percentage remained for the age group of the category (40-60). Through the use of the Pearson correlation coefficient, we note the presence of a statistically significant inverse correlation between the educational level of working women and the average number of children, at a level of significance less than 0.01, and this means that the higher the level of education of working women, the less the number of children giving birth.

Key word: (Geographical analysis - women's work - family size)

المخلص:-

تعد ظاهرة عمل المرأة بشكل عام مسألة حيوية ولا سيما عمل المرأة العربية والعراقية بشكل خاص، إذ أن المرأة هي ظاهرة بشرية يجب إدماجها في البنى الاقتصادية كونها سوف تساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع. لأن تحقيق التنمية يتطلب تعبئة كل الطاقات البشرية التي يزخر بها المجتمع أو البلد لابد من الإهتمام بشكل فعلي وفعال بهذه الظاهرة وتسليط الضوء على حيثياتها، وخاصة بعد أن شهدت المجتمعات الحديثة تغيرات وتطورات لم تقتصر على مجال دون غيره، بل شملت جل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية والفكرية. أظهرت نتائج البحث أن مهنة التعليم تحتل المركز الأول من ضمن قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي ترغب بها النساء. أن النساء المتزوجات يشكلن نسبة 81% في حين بلغت نسبة الأرامل 14% في حين بلغت نسبة النساء المطلقات 5%. أما من حيث الفئات العمرية فقد جاءت الفئة العمرية ما بين (25–39) بالنسبة الأكبر من النساء المتزوجات العاملات إذ بلغت نسبتهم (73%)، في حين جاءت الفئة من (20–24)، ب(16%)، في حين بلغت نسبة الفئة الأولى (2%) (15–20)، في حين باقي النسبة بقت للفئة العمرية من الفئة (40–60). ومن خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون نلاحظ وجود ارتباط عكسي ذي دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة ومتوسط عدد الأولاد وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة العاملة كلما قل عدد الأطفال المنجبين.

الكلمات المفتاحية :تحليل جغرافي-عمل المرأة-حجم الأسرة

المقدمة

تعد ظاهرة عمل المرأة بشكل عام مسألة حيوية ولا سيما عمل المرأة العربية والعراقية بشكل خاص، إذ أن المرأة هي ظاهرة بشرية يجب إدماجها في البنى الاقتصادية كونها سوف تساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع. لأن تحقيق التنمية يتطلب تعبئة كل الطاقات البشرية التي يزخر بها المجتمع أو البلد، لذلك وفي ضوء ما تقدم لابد من الإهتمام بشكل فعلي وفعال بهذه الظاهرة وتسليط الضوء على حيثياتها، وخاصة بعد أن شهدت المجتمعات الحديثة تغيرات وتطورات لم تقتصر على مجال دون غيره، بل شملت جل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية والفكرية.

مشكلة البحث:- إن خروج المرأة للعمل أفرز مجموعة إشكاليات وتساؤلات و أثار وتأثيرات طرحها المختصون والمفكرون، كون أن دخول المرأة معترك العمل إضافةً إلى عملها الأساسي في تربية الأسرة وتنشئتها جعل لها تساؤلات متعددة منها، منها إشكالية هذه الدراسة التي تطرح هذه التساؤلات على النحو التالي:-

1- هل أن هناك الإرتباط بين حجم الأسرة وعمل المرأة؟
2- هل يؤثر نوع العمل الذي تعمله المرأة على حجم أسرتها (خصوبتها)؟
3- هل يؤثر عدد ساعات عمل المرأة على خصوبتها (حجم أسرتها)؟
4- ما هو تأثير الطفل الرضيع دون السنتان على عمل المرأة؟
5- هل هناك علاقة بين دخل المرأة وحجم الأسرة؟

فرضية البحث:-

1- هناك علاقة ارتباط بين حجم الأسرة وعمل المرأة.
2- يؤثر نوع العمل بالنسبة للمرأة على حجم أسرتها.
3- يؤثر وبشكل كبير عدد ساعات عمل المرأة على حجم أسرتها.
4- إن الطفل الرضيع يؤثر سلباً على عمل المرأة.
5- لدخل المرأة تأثير على حجم أسرتها.

هدف البحث:- يهدف هذا البحث على تسليط الضوء على ظاهرة سكانية ديموغرافية اجتماعية، وهي علاقة الارتباط بين عمل المرأة وحجم أسرتها من خلال التعرف على هذه الظاهرة ووصفها وتحليلها. كذلك دراسة الارتباط بين عدد ساعات عمل المرأة وحجم أسرتها. كذلك التعرف على مدى تأثير دخل المرأة بحجم أسرتها.

حدود البحث المكانية والزمانية:-

- **الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة:** محافظة كربلاء ضمن إقليم الفرات الأوسط في العراق على أطراف الحافة الشرقية من هضبة البادية الشمالية من الهضبة الغربية غرب نهر الفرات. (أنظر الخريطة رقم "1"). إذ تشترك حدودها الإدارية مع ثلاث محافظات، وهي محافظة الأنبار من الشمال والغرب والجنوب الغربي، ومن الشرق محافظة بابل، ومن الجنوب محافظة النجف , تبلغ مساحة محافظة كربلاء (5034) كم2، وهي مساحة تمثل ما نسبته (1.15)%، من مساحة العراق البالغة (438317) كم2، وتتشكل المحافظة إدارياً من خمسة أقضية وناحيتان كما مبين في الخريطة رقم (2) التي تبين التقسيمات الإدارية لمحافظة كربلاء.
- **الموقع الفلكي:** تقع المحافظة فلكياً من حيث دوائر العرض وخطوط الطول ما بين دائرتي عرض (45 8 32 °) و (00 50 32°) شمالاً، وبين خطي طول (55 08 43°)،(40 18 44°) شرقاً (1)، كما في الخريطة (2).
- **الحدود الزمانية:** – تمثلت الحدود الزمانية بالبيانات الخاصة بحجم الاسرة لعام 2020.

منهجية البحث:- أتبع الباحث في دراسة هذا البحث الموسوم "" تحليل جغرافي للعلاقة بين عمل المرأة وحجم الأسرة في محافظة كربلاء لعام 2020."" المنهج الوصفي والخاص بوصف الظاهرة في إطارها النظري، كذلك استخدم الباحث المنهج التحليلي، وذلك

لتحليل الظاهرة إلى عناصرها ومتغيراتها ومسبباتها ونتائجها، كذلك تم استخدام المنهج الكمي للكشف عن العلاقة بين عمل المرأة وحجم الأسرة إحصائياً.

العمل تعريفه وأهميته: بالرجوع إلى المصادر والمراجع نجد ثمة تعاريف متعددة إلى هذا المفهوم (العمل)، فالبعض يراه واجباً على كل فرد قادر عليه دون تميز بين الرجل والمرأة، والبعض الأخر يراه حقاً من حقوق الفرد سواء كان رجلاً أم مرأة، فقد عرف بعضهم العمل بأنه: ذلك النشاط النوعي المميز للخصائص الإنسانية الرفيعة وهو مصدر كل إنتاج وثورة وحضارة، فهو الجهد العقلي والعضلي الذي يقوم به كل فرد بهدف تلبية حاجياته المادية والمعنوية في وقت واحد.

خريطة رقم (1) موقع منطقة الدراسة من العراق

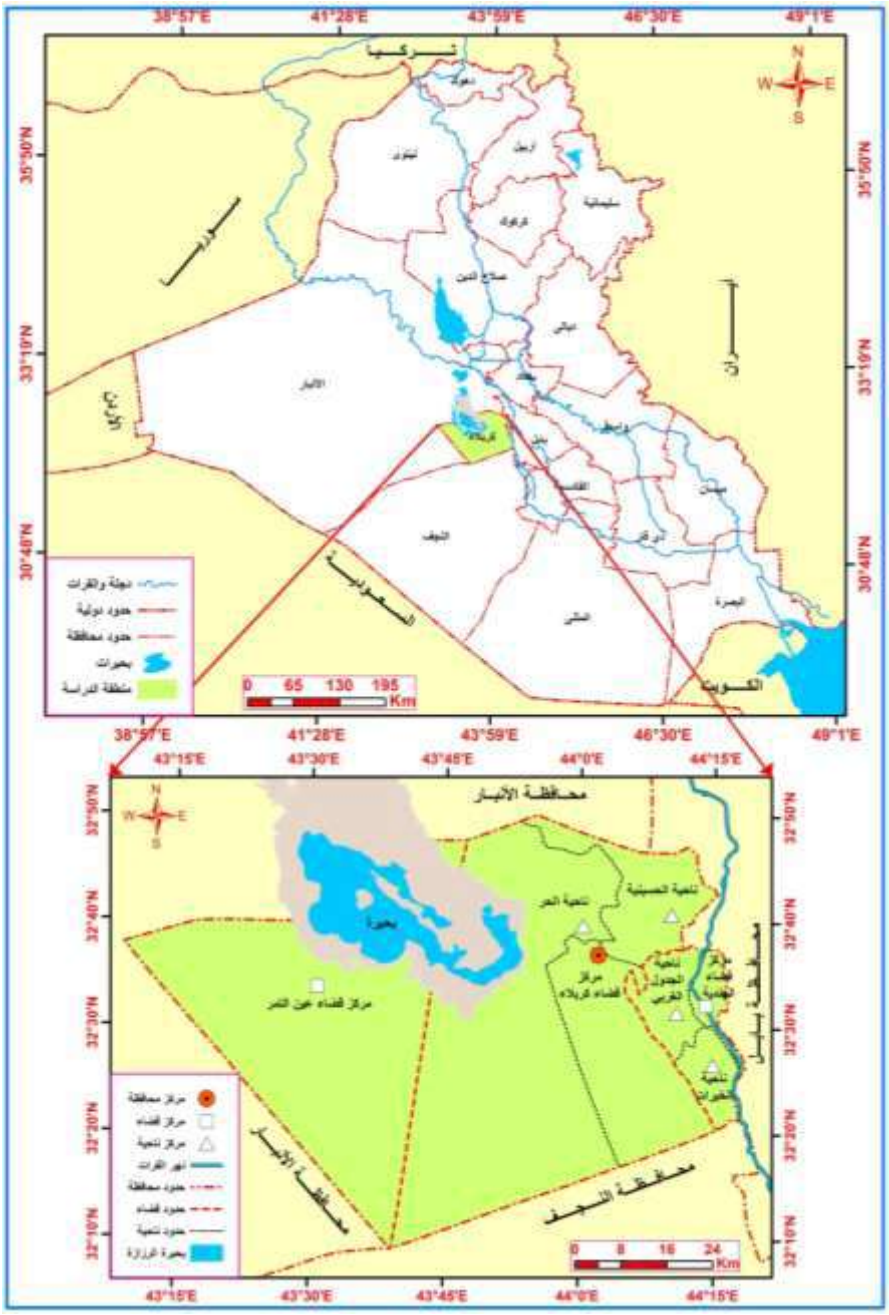

المصدر: – المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية، 2017، بمقياس 1: 6500000.

- المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة كربلاء، 2017، بمقياس 1: 800000.

خريطة رقم (2) التقسيمات الإدارية لمنطقة الدراسة

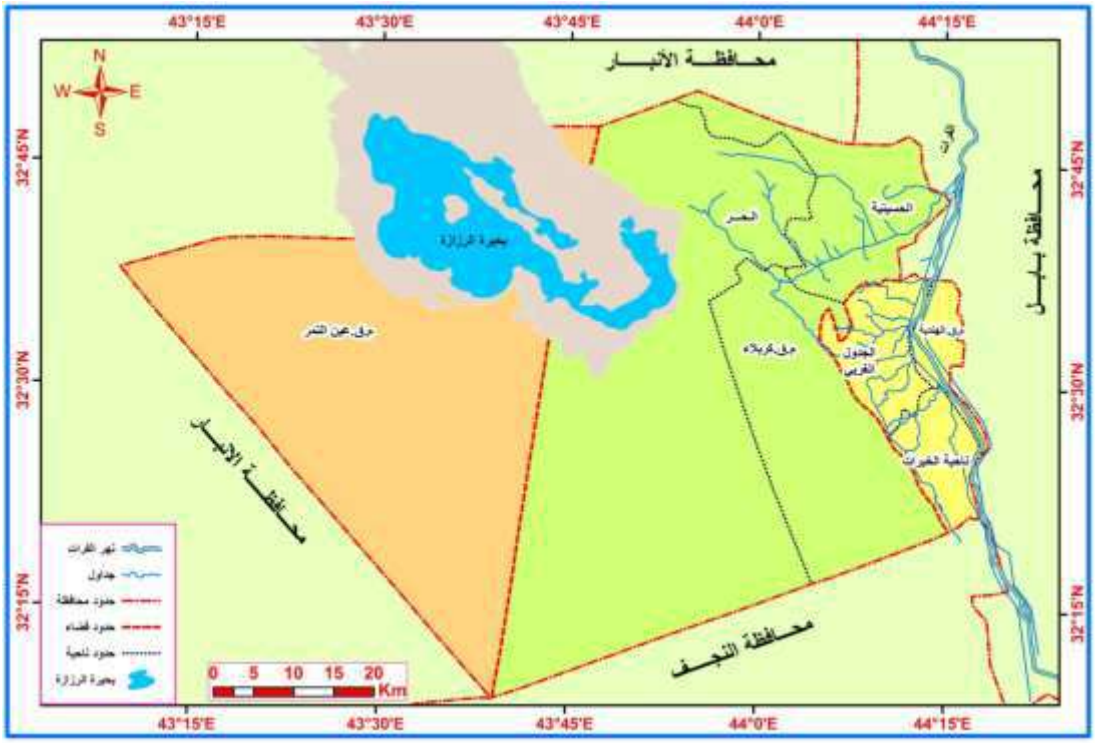

المصدر: – المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خريطة محافظة كربلاء، 2017، بمقياس 1: 500000.

أما فيما يخص تعريف عمل المرأة فقد رأى البعض أنه حق طبيعي للمرأة وواجب مقدس وشرف تؤديه بشروط وفرص متكافئة وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدى غرب أسيا (الأسكو) فقد عرفت عمل المرأة: (بأنه حق طبيعي وواجب مقدس وهو يمثل توسعاً في زيادة الإنتاج وتقدم الجميع ورفاهية الأسرة)، فالعمل بالنسبة للمرأة ليس مجرد نشاط اقتصادي هدفه الكسب من أجل العيش فحسب، بل هو نشاط وجودي للإنسان أيضاً، يخص بناء شخصيته من جوانبها المختلفة العقلية الاجتماعية والثقافية وغيرها(2).

فالعمل حاجة ضرورية لوجود الإنسان وتتعلق بجوانب مختلفة من حياته شخصية اقتصادية واجتماعية وتنموية معاً، وتتجلى أهمية عمل الإنسان في بناء المجتمعات وتطويرها بإضفاء البعد الحضاري والإنساني على عمل أفرادها وبمشاركة المرأة التي تعد جزءاً أساسياً من إنتاج المجتمع عبر إسهاماتها الهامة فيها، وفي مراحل تأريخيه مختلفة، فالعمل قيمة إنسانية كبرى تنمي في الفرد جوانب مختلفة من شخصيته، فهي تنمي حواسه وإدراكه وقدراته الفكرية وعلاقاته الاجتماعية، وبإختصار فالعمل بالإضافة لكونه حاجة فهو يطور الشخصية الإنسانية التي تتطور المجتمعات بتطورها، وتأتي القوانين والتشريعات إلى العمل لتضفي عليه بعداً حقوقياً(3).

نظرة تأريخية لنشأة وتطور عمل المرأة:

يرجع مفهوم عمل المرأة إلى بداية الثورة الصناعية في أوربا وذلك عندما بدأ عمال المصانع يضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم بساعات عمل طويلة وذات أجر محدود بسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطي نقص الأيدي العاملة في المصانع خوفاً من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك.

إن وضع عمل المرأة بشكل عام التاريخي يرتبط ويتأثر بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية والنظم الاقتصادية وهذا وحسب خصوصية كل مجتمع، إذ أن عمل المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها ومكانتها ونظرة المجتمع إليها، كما أننا نجد أن المجتمعات يختلف فيها وضع المرأة ودورها في الحياة فأحياناً يكون سلبياً، وأحياناً يكون إيجابياً نشيطاً وهذا الاختلاف وضع المرأة

كنتيجة لتلك الظروف والأوضاع الحضارية، إذ كانت وضعيتها تختلف من مرحلة تاريخية لأخرى، ففي فترة اكتشاف الزراعة، حيث كانت ملكية الأرض مقصورة على الرجال بما في ذلك المرأة والعبيد، إذ كانت تعمل في قصور الأسياد في مرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الرأسمالية، لم يحل مشكلة المرأة إذ ما زالت تعاني حتى الآن في بعض البلدان من مشكلة التميز بينها وبين الرجل سواء كان ذلك في ميدان العمل أو الأجر(4).

أما المرأة العربية فإن المتأمل في واقع المرأة في البلاد العربية يرى أنه يختلف من بلد عربي لأخر، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها هذه البلدان، وتعرضها لسلسة الاستعمارات غيرت من بنيتها الاجتماعية والأسرية، وكانت المرأة متأثرة من هذا الاستعمار فتطلبت التنمية الشاملة لكل البلاد خروج المرأة للعمل إلا أن سيطرة القيم الثقافية والتقليدية حول المرأة وعملها كانت عائقاً أمام تطورها(5).

أما المرأة العراقية والكربلائية بشكل خاص لم تختلف وضعيتها عن قرينتها من نساء البلدان العربية بشكل كامل، إذ أنها تأثرت بسلسلة متغيرات طرأت على المجتمع وخاصة بعد عام 2003 بعد سقوط النظام السابق، وخاصة بعد الهجرات نحو المحافظة وإلتحاق عدد كبير من النساء بالتعليم الثانوي والجامعي، إذ أضفى لها أدوار جديدة في العمل أدت هذه الأدوار إلى إحداث التغيرات في مجال قيم وعادات المجتمع نحو النظر في عمل المرأة، إذ نرى اليوم في أغلب المؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة أن أكثر من 50% من العاملين والموظفين هم من النساء، لذلك نرى اليوم أن المرأة الكربلائية تمكنت من التخلص من مكانتها الهامشية.

الأصول النظرية المفسرة لعمل المرأة:-

أن عمل المرأة وعلاقته بحجم الأسرة ما زال يشكل بؤرة اهتمام العديد من المفكرين والمهتمين بقضايا السكان، من هؤلاء الذين حاولوا صياغة أراءهم و أفكارهم في شكل نظريات يمكن اعتبارها بمثابة منطلقات نظرية للبحث الحالي، ونحاول فيما يلي بإيجاز التطرق لأهم النظريات التي تناولت عمل المرأة وعلاقته بحجم الأسرة وعلى النحو الآتي:-

1-النظرية البيولوجية:- تعطى للخصائص البيولوجية التي يتمتع بها الفرد أهمية، وهي المحدد الأول لوظيفة الفرد في المجتمع، وفكرتها الرئيسية هي أن وظيفة المرأة تقتصر على عمليات الحمل والولادة ورعاية الأطفال، أما المهام الأخرى فهي من نصيب الرجل، كما أن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة ركز على المعيار البيولوجي أي حسب التكوين الجسمي لكل منهما، على اعتبار أن المرأة تتميز ببنية ضعيفة مما يحتم عليها المكوث بالمنزل والقيام بأعبائه وأنها خلقت للحمل والولادة، وهناك من يرى بأن خروجها للعمل قد يضيع أنوثتها في الغالب، وهذا القول يؤيد هذه النظرية على أن المرأة خلقت لتزاول مهمتها داخل أسرتها، وخروجها فيه ضرر كبير لها، وآثار سلبية على أسرتها(6).

2-نظرية المساواة بين الجنسين:- تنطلق هذه النظرية من نقد الحتمية البيولوجية، إذ ترى هذه النظرية أن المرأة ضعيفة ليست بسبب تركيبها الجسماني وطبيعتها، وليس بسبب إرادة غيبية تخرج عن الإرادة الإنسانية، بل بسبب تجريدها من الحقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة في الإنتاج، كما أن وضعها مرتبط بنوع النظام السائد في المجتمع الذي ينجر عن علاقات الاستغلال والسيطرة من طرف الرؤساء وأصحاب رؤوس الأموال، وأيضاً من طرف العائلة والمدرسة والدولة والدين وخاصة في العمل(7).

وعلى هذا ترى أن ضعف المرأة لا يعود إلى تكوينها الجسماني، بقدر ماهو إبعادها من قبل المجتمع وبمختلف مؤسساته بجميع الوسائل التي تكرس علاقات السيطرة على تلك المرأة وتهميشها وعدم تقييم مشاركتها في الحياة العامة، إذ تطالب هذه النظرية بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإمكانية تقسيم الأعمال المنزلية حتى يتسنى لها ممارسة أعمال أخرى خارج البيت، وتشارك زوجها في الأعمال الصعبة وتتبوأ مناصب عليا في الدولة وتسير شؤونها حسب وجهتها الخاصة(8).

إقترن ظهور هذه النظرية(نظرية المساواة بين الجنسين) ببروز عدة حركات منها، حركة تحرير المرأة، والحركة النسائية، وحركة ترقية المرأة، وهي حركات اجتماعية وسياسية هدفها الأساسي هو التغير الشامل لوضعية المرأة في المجتمع، وظهرت هذه الحركات في الغرب وكان هدفها الأساس أناك هو التوسع في الحقوق القانونية التي كانت للرجل مثل حق الوصاية بالنسبة للأطفال

كذلك مساواتها الرجل في أجور العمل(9). تعرضت تلك الحركات لعدة انتقادات بما فيها هذه النظرية، وخاصة من المفكرين العرب والمسلمين، إذ يرون أن الحركات الأنثوية هي حركات إيديولوجية يتميز بها المجتمع الغربي، وأن هذه الحركات تميز المجتمع الغربي إلا إسلامي، فلإسلام حفظ للمرأة حقوقها كاملة، وهي تمتعت بكافة حقوقها التي نصت عليها الأديان السماوية والقوانين التشريعية عكس المرأة في الغرب(10).

3-**النظرية الاقتصادية:-**

تعد هذه النظرية من النظريات الحديثة التي نادت بشكل مستمر في إدماج المرأة في العمل، لتحقيق تنمية شاملة في البنية المجتمعية، وجاءت فكرة هذه النظرية أن المرأة هي طاقة بشرية يجب إدماجها في البنية الاقتصادية لتساهم في تنمية المجتمع، لأن تحقيق التنمية يتطلب تعبئة كل الطاقات البشرية التي يزخر بها المجتمع أو البلد كما أن مساهمة المرأة في التنمية يعلي من شأنها ووضعها وقيمتها داخل المجتمع وتنقسم هذه النظرية في تحليلها لإتجاهين هما:-

الاتجاه الأول:- يرى هذا الاتجاه أن ظاهرة التحديث التي عرفها المجتمع الصناعي وما صاحبها من تغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، مع العلم أن التحديث صاحبه مظاهر انتشار التعليم وتوفر الأدوات الكهرومنزلية التي سهلت من مهمة المرأة في القيام بالأعمال المنزلية مما حفزها للخروج إلى العمل، كما أن تحول بنية الإنتاج الزراعي التقليدي نتيجة إنتشار ظاهرة التصنيع كلها عوامل ساعدت إلى حد ما في تحفيز المرأة لخروجها غلى العمل والتحاقها بالعديد من مجالات العمل مقابل أجر.

الإتجاه الثاني:- يعتمد هذا الاتجاه بشكل كبير على التناقضات الاقتصادية للنظام الرأسمالي الذي يؤدي بالنهاية إلى ظهور وعي طبقي سوف يحرر الطبقة العاملة ويمنح المرأة دورها في عملية البناء الاقتصادي، ويعتقد أصحاب هذا الإتجاه أن العائلة الأبوية تعد من بين مظاهر الاستغلال للمرأة، وتشبه علاقة استغلال الرجل للمرأة باستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة(11).

في ضوء ما تقدم ومن خلال استعراض النظريات المفسرة لعمل المرأة، يجد الباحث أن اغلب هذه النظريات تبدو في الغالب أن أصولها تعود إلى المجتمعات الغربية، التي تختلف إلى حد ما عن مجتمعات دول العالم الثالث ودول العالم العربي والإسلامي بشكل خاص، وحسب وجهة نظر المفكرين العرب والإسلاميين أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية ومشاركة فعالة في النشاطات الاقتصادية، وذلك بفعل أن المرأة في مجتمعاتنا تتأرجح في ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول:- ويمثل الاتجاه التقليدي المحافظ، ويرفض اشتغال المرأة رفضاً باتاً.

الاتجاه الثاني:- وهو اتجاه متحرر نسيبا، وهو يسمح بعمل المرأة لكن في أماكن محددة.

الاتجاه الثالث:- وهو اتجاه متحرر، يتيح للمرأة العمل في أي مكان وفي أي مجال من المجالات الاقتصادية.

دوافع واسباب خروج المرأة للعمل:

تعد دوافع وأسباب خروج المرأة للعمل من أكثر المسائل المثيرة للجدل في المجتمعات المعاصرة الحديثة عن عمل المرأة، فإذا كانت الإتجاهات المسيطرة في الساحة الثقافية تعتبر أن عمل المرأة أصبح حقاً

بديهاً لمساواتها في الحقوق الإنسانية مع الرجل وحاجة موضوعية تفرضها طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية فإن الإتجاهات الأخرى تعتبر أن عمل المرأة مع ارتفاع معدلات البطالة وعدم توافر الظروف للعناية بالأسرة والأولاد يعد خطوة محفوفة بالمخاطر، إذ أن العديد من المجتمعات التقليدية ما تزال تعد عمل المرأة الأساسي هو المنزل والعناية بالأولاد والأسرة(12).

على الرغم من جميع التحفظات حول عمل المرأة، فالواقع يدفع بأعداد متزايدة من النساء في البلدان النامية لسوق العمل بسبب الحاجة لتحسين دخل الأسرة حتى لو لم تكن لديها قناعة بضرورة العمل. قد تتداخل الدوافع والحوافز في كثير من الأحيان في موضوع عمل المرأة سواء للمرأة في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية مثل العراق، إلا أن هناك خصوصيات ثقافية وقيمية

تحول أحياناً بين المرأة ومزاولة مهنة معينة وتفضيلها لعمل أخر، بالإضافة لذلك قد تكون دوافع عمل المرأة وبأجر خارج المنزل مختلفة داخل المجتمع الواحد من مرأة لأخرى.

وفي ضوء ما تقدم فهناك جملة من الأسباب تدفع النساء إلى العمل خارج المنزل تختلف بإختلاف الخصائص الذاتية ومكونات شخصية للمرأة، أو وجود خصوصيات مختلفة تحدد بجملة من الظروف الاجتماعية تبين أي من هذه العوامل هي الأهم في دفعها إلى العمل، فثمة حزمة من الدوافع إلى العمل عند المرأة ترتبط بجملة من الظروف المجتمعية الاقتصادية والثقافية بالإضافة للسياسة العامة لنظام الحكم في البلد(13).

تعد الدوافع الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة من الدوافع الأساسية التي لا يمكن تجاهلها، إلا أن الأسباب الأقتصادية تتصدر هذه الدوافع، وقد صنفت هذه الدوافع حسب الأهمية و الأولوية، إذا كانت الدوافع الاقتصادية أولاً تليها الدوافع الاجتماعية ثم النفسية والذاتية، دون إغفال دور المرأة في التنمية وضرورة مشاركتها وإسهامها في تنمية وتطوير مجتمعاتها كونها تشكل جزءاً منه إلى جانب أفراد المجتمع الأخرين.

1-الدوافع الاقتصادية:- بينت بعض الدراسات أن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للجتمع الحديث' إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج في البحث عن عمل.

إذ أن الدافع إلى تحسين الدخل وعدم وجود معيل للأسرة، أو بطالة أو توقف الزوج أو المعيل عن العمل، كذلك إرتفاع تكاليف المعيشة وتبدل أنماط الإستهلاك، فضلاً عن حب ورغبة المرأة في الإستقلال مادياً إذ ترغب بأن يكون لديها دخل ثابت ومستمر دون وصاية من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع بالمرأة للعمل.

2-الدوافع الاجتماعية:- إن الدوافع الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في تحفيز المرأة ودفعها نحو العمل، من ذلك إيمان المرأة بأهمية العمل في حياة الإنسان أو شعورها بوجود وقت فراغ لديها يمكن أن تغذيه بالعمل، كما تظهر بعض المواصفات إلى المساواة مع غيرها في العمل يطمح البعض للحصول على مركز اجتماعي أعلى لتحقيق الذات من خلالها، كذلك رغبة المرأة في الاتقاء بالأخرين أو الظهور بالمظهر اللائق أمام الأخرين. ويمكن أن نلخص بشكل عام الدوافع والأسباب الاجتماعية لعمل المرأة بمجموعة من المتغيرات و أسباب منها التالي:-

- ارتفاع مستوى تعليم المرأة.
- الطلاق أو وفاة الزوج.
- إرتفاع حجم الأسرة.
- العنوسة والسعي لتحسين فرص الزواج (14).

3-الدوافع النفسية:- تعد الدوافع الذاتية من الأسباب المهمة التي أعطيت أهمية كبيرة بالنسبة لعمل المرأة من قبل المختصين وقد تمحورت هذه الدوافع ضمن متغيرين رئيسين هما **أولا:** وجود وقت فراغ: إذ تعاني النساء عموماً من وجود وقت فراغ لا سيما في ظروف عدم الإنجاب وغيره من الظروف الأخرى مما يدفع المرأة إلى العمل من أجل سد وقت فراغها الطويل، والذي يسبب بدوره الكثير من الملل والضجر والقلق.

4-الدوافع التعليمية:- في مجتمعنا الحديث نجد أن الأسرة أولت اهتماما بالغاً لضرورة تعلم المرأة وخاصة تكوينها بالإضافة إلى وعي النساء بحقهن في التعليم ووعي المجتمع بذلك، حيث أصبح تعليمها ضرورة لا بد منها للقضاء على الأمية، كما تجدر الإشارة إلى القول بأن فرص عمل المرأة ترتبط بمستواها التعليمي، وتندفع للبحث عن عمل مهني مناسب لشهادتها الدراسية حتى ولو كانت ولا زالت في إطار التمدرس في التدرج كما هو المثال اليوم، و أوضحت العديد من الدراسات على أن العلاقة الوثيقة بين مستوى

تعليم المرأة وبين مستوى وفيات الأطفال حيث أن مستوى تعليم المرأة يترافق مع تدني نسبة الوفيات الأطفال، كذلك بينت الدراسات الترابط بين مستوى تعليم المرأة وإستعمالها للخدمات الوقائية والعلاجية لها ولأسرتها(15).

ثانيا: توكيد الذات: يضاف للدوافع السابقة نحو العمل وجود دافع توكيد الذات عند المرأة، وحتى تقضي المرأة على الوضع التقليدي الذي وضعها فيه المجتمع الذي ينظر إليها على أنها أنهار زوجة وربة بيت و أم لأطفال، ففي دراسة تماضر حسون مثلاً أكدت 43% من النساء العاملات بأن الدافع الأساسي إلى العمل هو توكيد الذات.

خصائص العمل المؤثر في معدلات الخصوبة وحجم الأسرة:

بعد التطور الصناعي الذي حدث في القرن الثامن عشر في أوربا وتحديداً في بريطانيا وما رافقه تباعاً من تطور تكنولوجي وتغير في أنماط الحياة وتبدل أنماط المجتمعات المعيشية والتعليمية، فرضت هذه التغيرات أن تدخل كل القوى البشرية في العمل وتواكب حركة التنمية وحركة التغيرات التي طرأت على المجتمعات كافة حتى المجتمعات التي كانت ترفض عمل المرأة، إذ أصبح اليوم عمل المرأة جزءاً لا يتجزأ من الموارد البشرية التي تعتمد عليها المجتمعات المتقدمة ومن ثمة تبعتها المجتمعات النامية في ذلك. أن عمل المرأة بشكل كان له وأسباب تم الإشارة أليها أنفاً كذلك لعمل المرأة أثار متعددة سوف تقتصر في هذا البحث على ذكر أثر عمل المرأة على حجم أسرتها (خصوبتها)، إذ أن هناك خصائص تجعل من عمل المرأة مؤثراً في معدلات خصوبتها وهي على النحو التالي:

1-المؤهل التعليمي المطلوب لذلك العمل: من الواضح وجلي إن المهن الاقتصادية تتباين من حيث نوعيتها وكميتها في احتياجها إلى الأيدي العاملة فهناك مهن تحتاج للأيدي العاملة الماهرة، في حين أن هناك مهن تحتاج للأيدي العاملة غير الماهرة، وهناك مهن تحتاج للأثنين معاً ومن المعلوم أن لكل مهنة مستوى تعليمي مطلوب لها، وقد بينت الدراسات والبيانات المتوافرة إلى أن معدل الخصوبة الكلية يتناقص كلما أرتفع المستوى التعليمي للمرأة لأنه يزيد من متوسط العمر عند الزواج الأول، و أن كل ثلاث سنوات زيادة في تعليم المرأة يؤدي إلى تخفيض عدد الأولاد في الأسرة بمقدار طفل واحد، ويتفاوت هذا الارتباط حسب المستوى التعليمي للأسرة فنجد أن للأمية تأثيراً طردياً قوياً على عدد الأولاد، وينخفض هذا التأثير كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة يصبح تأثيراً عكسياً للزوجات الحاصلات على الثانوية فأكثر والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع سن الزواج وبالتالي انخفاض فترة الإنجاب وزيادة للوعي الاجتماعي ورغبة الزوجة المتعلمة في الحصول على فرصة عمل(16).

2-دخل عمل المرأة: يعد الدخل من العوامل المهمة التي تؤثر في معدلات الخصوبة وحجم الأسرة، وقد بينت العديد من الدراسات والأبحاث أن للدخل دوراً عكسياً بالنسبة لعدد الأولاد في الأسرة، بل أن تأثيره بالنسبة لدخل الزوجة أشد سلبية من دخل الزوج، فكلما كان دخل المرأة المتحصل من عملها أكبر زادت تكلفة إنجاب طفل إضافي بالنسبة إليها لأن التغيب عن العمل في أثناء الحمل والولادة يؤثر سلبياً على الخبرة العملية المكتسبة من العمل الحالي وبالتالي يؤثر لاحقاً على الحوافز والترفيعات.

وأيضاً كلما كان دخل المرأة أكبر ونظام التقاعد والضمان الاجتماعي أفضل قلّ شعور المرأة بأن أولادهم الضمان الوحيد عند العجز والشيخوخة وبالتالي يقل حماسها لأنجاب المزيد من الأولاد(17).

3-**عدد ساعات عمل المرأة:** ينقسم أي عمل بحسب عدد ساعات العمل إلى قسمين رئيسين هما:

-**العمل بدوام كامل:** وهو كل عمل يتجاوز عدد ساعات العمل فيه (35) ساعة في الأسبوع.

-**العمل بدوام جزئي:** وهو كل عمل يقل عدد ساعات العمل فيه عن (35) ساعة في الأسبوع.

أثبتت الدراسات في دول عدة أن متوسط عدد أولاد النساء العاملات بدوام كامل أقل من متوسط عدد أولاد النساء العاملات بدوام جزئي. وذلك لأن المرأة العاملة بدوام كامل تواجه صعوبة أكبر في الجمع بين واجباتها داخل المنزل وخارجه لأنه كلما كان عدد ساعات العمل اليومية للمرأة العاملة خارج المنزل أطول كان مقدار الوقت المخصص للواجبات المنزلية أقل وهذا يؤدي إلى زيادة المتاعب لديها، مما يقلل حماسها في إنجاب المزيد من الأولاد، في حين أن النساء العاملات لسنوات قليلة لديهن

متسع أكبر من الوقت للعناية بأولادهن لذا نجد متوسط عدد أولادهن أكبر من متوسط عدد النساء الموظفات بدوام كامل تمتد إلى سبع أو ثماني ساعات يومياً.

4-سياسة إجازات الأمومة: تختلف مدة إجازات الأمومة من بلد إلى أخر، وتؤدي الدولة سياسات سكانية من خلال نظام الإجازات المتبع فيها. فالدول الغربية التي تعاني من تراجع في معدل النمو السكاني تقوم بتقديم محفزات للأمهات العاملات (مثال ذلك: تقوم كل من ألمانيا، والسويد بإعطاء إجازة أمومة لمدة سنة كاملة مدفوعة الأجر).

أما الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الخصوبة كالدول العربية، عادة ما تكون إجازات الأمومة قصير الأمد فيها. حيث تخشى تلك الدول من تطبيق مدة إجازة أمومة طويلة الأمد، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع على مزيد من الإنجاب مثل البحرين 45 يوم وقطر ومصر وليبيا 50 يوم و 70 يوم في كل من الأردن والكويت والسعودية(18).

أما في العراق فقد أخذت الدولة إجراءات مشابه للدول العربية للحد معدل الخصوبة المرتفع، إذ استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (259) من قانون العمل رقم(151) لسنة 1970م. مادة (1) يجوز منح الأم العاملة في دوائر الدولة والقطاع الخاص إجازة أمومة خاصة لا تزيد عن ستة أشهر بصورة متصلة لرعاية طفلها الذي لم يكمل الرابعة من عمره، ويعتبر التوائم بحكم الطفل الواحد لغرض منح الإجازة المذكورة، وتسدد الإدارة التي تعمل فيها الأم الضمان الاجتماعي عن مدة الإجازة على أن تستقطع نصفها من أجر الأم المستفيدة. وتعد هذه الإجراءات غير محفزة للأم لزيادة الإنجاب(19).

نتائج الدراسة الميدانية:-

***مجتمع الدراسة وعينتها:**

يعد مجتمع الدراسة هو الظاهرة التي يريد الباحث دراستها، وظاهرة هذه الدراسة هي (المرأة المتزوجة العاملة)، إذ يركز البحث هنا على العلاقة بين المرأة العاملة وحجم أسرتها في محافظة كربلاء، وتشير الإحصاءات أن عدد المتزوجات سواء كنّ متزوجات أو أرامل أو مطلقات العاملات (30964) الف امرأة متزوجة عاملة، وهذا العدد يعد مجتمع البحث كاملاً.

أما العينة فالمقصود بها هي أداة لدراسة تلك الظاهرة وهي جزء من المجتمع الإحصائي، ويلجأ إليها الباحث لصعوبة دراسة المجتمع كاملاً، لذلك يلجأ إليها الباحث، وتختار العينة حسب معادلات رياضية، إذ لابد من أن تكون هذه العينة حقيقية وتمثل المجتمع تمثيلاً حقيقياً حتى يستطيع الباحث استخدام بيانات هذه العينة لتعميمها على كافة المجتمع، وتم احتساب حجم العينة العشوائية من خلال المعادلة التالية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

n=حجم العينة.

N= حجم المجتمع المدروس.

Z=مستوى الدلالة والذي يساوي 0.95 اي 1.96.

D= نسبة الخطأ 0.05.

P= نسبة توافر الخاصية المحايدة وتساوي 0.50.

وبتعويض المتغيرات في المعادلة بلغ حجم العينة (379.791) وبتقريب هذا العدد يصبح حجم العينة (380) استمارة، وقد وزع الباحث الاستمارات على الإناث المشتغلات المتزوجات والمطلقات والأرامل مع مراعاة التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية ومكان الإقامة (حضر-ريف).

ومن خلال تحليل استمارة الاستبيان يتضح للباحث مجموعة من الأمور التالية:

من حيث النشاط الاقتصادي: أن مهنة التعليم تحتل المركز الأول من ضمن قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي ترغب بها النساء، وهي متمركزة بشكل أساسي في الحضر في حين تلها الموظفات في الإدارة العامة في الدوائر الحكومية، ومن ثم العاملات في القطاع الصحي، ومن ثم العاملات في القطاع الصناعة، وفي الأخير جاءت العاملات في البناء والتشييد.

من حيث الحالة الزواجية: يلاحظ أن النساء المتزوجات يشكلن نسبة 81% في حين بلغت نسبة الأرامل 14% في حين بلغت نسبة النساء المطلقات 5%. أما من حيث **الفئات العمرية** فقد جاءت الفئة العمرية ما بين (25–39) بالنسبة الأكبر من النساء المتزوجات العاملات إذ بلغت نسبتهم (73%)، في حين جاءت الفئة من (20–24)، ب(16%)، في حين بلغت نسبة الفئة الأولى (2%) (15–20)، في حين باقي النسبة بقت للفئة العمرية من الفئة (40–60).

أما من حيث المستوى التعليمي: يلاحظ من خلال تحليل الاستبانة أن النسبة الأكبر من النساء العاملات هن من اللواتي حصلن على شهادة معهد أو ثانوي، ويتركزن بشكل أساسي في نشاطي التعليم والإدارة العامة، يليهن حملة الشهادات الجامعية، ويتركزن بشكل أساسي في قطاع الخدمات كالتعليم والوظائف الحكومية كالمؤسسات المالية والصحة والبناء والتشييد (أي الهندسة بنوعيها المعمارية والمدنية)...الخ.

أما بالنسبة للنساء الأميات والنساء الحاصلات على شهادة ابتدائية فيتركزن في مهن الزراعة بالتحديد بالإضافة، إلى الصناعات التي تتطلب قدراً ما من العمل اليدوي كصناعة الملابس والصناعات الغذائية وعدة صناعات الأخرى.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

بالرجوع إلى هدف البحث وفرضيته في كشف العلاقة ما بين النساء العاملات المتزوجات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومتوسط عدد الأولاد المنجبين لديهن، أي حجم أسرهن، ولاختبار هذه العلاقة سوف يقوم الباحثان بتقسيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة للنساء العاملات ومقارنة متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال استخدام تحليل التباين وبمستوى معنوية بلغت (0.05).

جدول (1)

متوسط عدد أولاد الأم العاملة حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	متوسط عدد الأولاد
التعليم	4
الصحة	2
الصناعة	3
الإدارة العامة	3
الزراعة	5
البناء	4

المصدر: الدراسة الميدانية، استمارة الاستبيان.

ومن خلال تحليل بيانات جدول (1) نلحظ أن مهنة الزراعة جاءت بالمستوى الأول من حيث العلاقة بين عمل المرأة المتزوجة وعدد أطفالها حجم أسرتها، إذ بلغ متوسط عدد الأبناء للنساء العاملات في الزراعة (5 أبناء) وهو أمر قريب جداً من الواقع، أذ أن الأسرة الريفية تسعى جاهدة لزيادة النسل وذلك لاعتبارات إجتماعية. تلت ذلك النساء العاملات في مهنة التعليم، إذ بلغ متوسط حجم أسرتها (4)، وهنا نجد أن قصر دوام المرأة في العليم فظلاً عن كثرة العطل سواء الصيفية أو الربيعية فضلاً عن إجازات الأمومة تشجع المرأة العاملة في هذا القطاع إلى زيادة نسلها. جاءت مرادف لهذه المهنة (مهنة البناء) إذ بلغ متوسط أبناء المرأة (4) أبناء وهو أمر طبيعي وذلك لمساعدة الأسرة في أعمالها. في حين جاءت مهنة الصحة بأقل عدد من الأطفال، إذ بلغ متوسط عدد

الأطفال (2 طفل)، ويرجع السبب في ذلك أن الدوام في هذا القطاع متعب وفيه دوام ليلي، لذلك دائما ما تكون المرأة العاملة في هذا القطاع لا تميل لزيادة النسل. وهذا ما أكده اختبار التباين (ANOVA).

ومن خلال جدول (5) وبما أن قيمة f المحسوبة (3,85) أكبر من f الجدولية 1.23 عند درجة حرية 5 يتبين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.05) بين متوسطات عدد الأولاد حسب نوع النشاط الاقتصادي.

جدول (2)

نتائج تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للفروق بين متوسطات عدد أولاد النساء العاملات حسب نوع النشاط الاقتصادي الذي يعملون فيه.

ANOVA

VAR00008

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.700	4	2.700	3.857	.121
Within Groups	2.800	322	.700		
Total	5.500	380			

عدد ساعات العمل:

أما فيما يخص الفرضية الثانية للبحث ((يؤثر بشكل كبير عدد ساعات عمل المرأة على حجم أسرتها)). بينت الدراسة أن هناك اختلاف معنوي في عدد الأطفال المنجبين بين النساء اللواتي يعملن بدوام كامل، وبين النساء اللواتي يعملن بدوام جزئي، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية للمرأة العاملة ومتوسط عدد أولادها. ولدراسة هذه الفرضية عمل الباحث بمقارنة متوسط عدد الأولاد للأمهات اللواتي يعملن بدوام كامل، ومع متوسط أولاد الأمهات اللواتي يعملن بدوام جزئي، وجاءت نتائج هذه المقارنة على النحو الآتي:

جدول(3)

متوسط عدد أولاد الأم العاملة بحسب عدد ساعات العمل اليومية

	دوام كامل دوام جزئي	Mean	Sted.Deviation	Sted.Error Mean
عدد الأولاد	دوام كامل	2.00	1.65	0.9
	دوام جزئي	4.00	2.30	0.12

يتضح من خلال جدول (3) أن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات اللواتي يعملن لمدة تتجاوز (6) ساعات يوميا تقريباً (2.00) طفل، في حين أن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات اللواتي يعملن لمدة تقل عن (6) ساعات هو (4.00) طفل.

وفي ضوء ما تقدم يجد الباحث وبإستخدام إختبار (T) أن مستوى الدلالة المفترضة أقل من النتيجة المستحصلة ألا وهي (0.00004)، كما أن معامل ارتباط بيرسون بين المتوسطين بلغ (0.91_). أي أن هناك علاقة عكسية بين متوسط عدد الأولاد

المنجبين وساعات العمل، وبذلك تؤكد النتائج أن هناك فرق جوهري ذو دلالة احصائية في متوسط عدد الأولاد للأم العاملة حسب عدد ساعات العمل اليومية (دوام كامل، دوام جزئي).

أما فيما يخص فرضية المستوى التعليمي للمرأة العاملة فأن نتائج الدراسة الميدانية تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والتأهيل للمرأة العاملة ومتوسط عدد أولادها، إذ نلاحظ منن خلال بيانات جدول (4) أن أعلى متوسط لعدد الأولاد بالنسبة للأمهات العاملات هو لدى الأمهات اللواتي ليس لديهن أي تحصيل علمي (أميات) وقد بلغ المتوسط(6.5) نسمة لكل مرأة أمية. يتناقص ذلك المتوسط بشكل عام مع إرتفاع المستوى التعليمي بمعدل (1) نسمة تقريباً لكل مرحلة تعليمية أو المستوى التعليمي للمرأة العاملة ومن يصل إلى أدنى مستوياته ليصل متوسط عدد الأولاد إلى أدنى مستوياته لدى الأمهات الجامعيات إذ بلغ المتوسط (2) نسمة.

جدول (4)

المستوى التعليمي للمرأة العاملة	متوسط عدد الأولاد
أمي	6.5
ابتدائي	4
ثانوي	3
معهد	2.5
جامعي	2

وفي ضوء ما تقدم وحتى يستخرج الباحث علاقة الارتباط إحصائيا بين متوسط عدد أولاد النساء العاملات والمتزوجات (أو اللواتي سبق لهن الزواج) والمستوى التعليمي لهن. وبعد أعطاء المستويات التعليمية القيم أو الرتب الأتية (أمي=1، ابتدائي=2، ثانوي =3، معهد =4، جامعي فما فوق =5)، ومن خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون نلاحظ ومن خلال جدول (5) وجود ارتباط عكسي ذي دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة ومتوسط عدد الأولاد وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة العاملة كلما قل عدد الأطفال المنجبين.

جدول (5)

علاقة الارتباط بين متوسط عدد الأولاد والمستوى التعليمي للمرأة العاملة

		المستوى التعليمي للمرأة العاملة	متوسط عدد الأولاد
المستوى التعليمي للمرأة العاملة	Pearson Correlation	1	-0.934**
	Sig. (2-tailed)	0	0.006
	N	6	6
متوسط عدد الأولاد	Pearson Correlation	-0.934**	1
	Sig. (2-tailed)	0.006	0
	N	6	6

**.Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

أما فيما يخص العلاقة بين دخل المرأة العاملة وبين متوسط عدد الأولاد فأنه ومن خلال جدول (6) يلاحظ أن هناك وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.01، إذ كلما ارتفع دخل المرأة العاملة، كلما كان تفكير المرأة ذات

الدخل المرتفع بالتوقف عن العمل أكبر. وفي ضوء ما تقدم فأن المرأة ذات الدخل المرتفع سوف يكون لديها الوقت الكافي والظروف الأخرى مؤاتيه للتفكير بالإنجاب.

إلا أن استخدام الباحث للتحليل الكمي وبإستخدام معامل ارتباط بيرسون إتضح أن هذه العلاقة ضعيفة وهي نتيجة لايمكن تعميمها بشكل كبير، ولو رجعنا إلى البيانات السابقة ومقارنتها مع الواقع لوجدنا أن الفئات المتدنية سواء من المستوى العلمي أو المهن أو ذوات الدخل المحدود لوجدنا أنها يرتفع فيها متوسط عدد الأولاد المنجبين مقارنة مع مستوى دخلها وهذا موضحته نتائج الدراسة الميدانية.

جدول (6)

علاقة الإرتباط بين متوسط عدد الأولاد ومتوسط الدخل الشهري للمرأة العاملة.

		عدد الأولاد	الدخل الشهري للزوج
عدد الأولاد	Pearson Correlation	1	0.312+
	Sig. (2-tailed)	0	0.003
	N	125	125
الدخل الشهري للزوج	Pearson Correlation	0.312+	1
	Sig. (2-tailed)	0.003	0
	N	125	125

Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

أما فيما يخص أثر وجود طفل دون السنتان من العمر على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ونلاحظ من خلال جدول (7) ومن نتائج الدراسة الميدانية أن النسبة الأكبر من النساء العاملات هن اللواتي جميع أطفالهن فوق عمر السنتان إذ بلغت نسبتهم (65%)، في حين بلغت نسبة النساء العاملات وأطفالهن دون السنتان (35%). ولدراسة هذه العلاقة وهذا الاختلاف، فيما إذا كان له دلالة إحصائية قام الباحث بإجراء اختبار (Chi-Square).

جدول (7)

تصنيف الأمهات العاملات حسب فرق سن الأولاد

تصنيف الأمهات العاملات حسب سن أصغر مولود	التكرار	النسبة
أمهات عاملات لديهن طفل دون السنتان	133	%35
أمهات عاملات جميع أولادهن فوق السنتان	247	%65
المجموع	380	%100

المصدر:- الدراسة الميدانية.

جدول(8)

اختبار (Chi-Square) للعلاقة بين أثر النشاط الاقتصادي للأمهات العاملات حسب عمر أولادهن

	تصنيف الأمهات العاملات حسب عمر أولادهن
Chi-Square a	5.425
df	1
Asymp. Sig	-0.036

.Chi-Square, .Correlation is significant at the 0.05

الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج البحث أن مهنة التعليم تحتل المركز الأول من ضمن قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي ترغب بها النساء.

2- كما أظهر البحث أن النساء المتزوجات يشكلن نسبة 81% في حين بلغت نسبة الأرامل 14% في حين بلغت نسبة النساء المطلقات 5%. أما من حيث **الفئات العمرية** فقد جاءت الفئة العمرية ما بين (25-39) بالنسبة الأكبر من النساء المتزوجات العاملات إذ بلغت نسبتهم (73%)، في حين جاءت الفئة من (20-24)، ب(16%)، في حين بلغت نسبة الفئة الأولى (2%) (15-20)، في حين باقي النسبة بقت للفئة العمرية من الفئة (40-60).

3- من خلال تحليل الاستبانة أن النسبة الأكبر من النساء العاملات هن من اللواتي حصلن على شهادة معهد أو ثانوي، ويتركزن بشكل أساسي في نشاطي التعليم والإدارة العامة، يليهن حملة الشهادات الجامعية، ويتركزن بشكل أساسي في قطاع الخدمات كالتعليم والوظائف الحكومية كالمؤسسات المالية والصحة والبناء والتشييد (أي الهندسة بنوعيها المعمارية والمدنية)...الخ..

4- بينت الدراسة أن هناك اختلاف معنوي في عدد الأطفال المنجبين بين النساء اللواتي يعملن بدوام كامل، وبين النساء اللواتي يعملن بدوام جزئي، أن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات اللواتي يعملن لمدة تتجاوز (6) ساعات يوميا تقريباً (2.00) طفل، في حين أن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات اللواتي يعملن لمدة تقل عن (6) ساعات هو (4.00) طفل.

5- ومن خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون نلاحظ وجود ارتباط عكسي ذي دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة ومتوسط عدد الأولاد وذلك عند مستوى معنوية أقل من 0.01 وهذا يعني أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة العاملة كلما قل عدد الأطفال المنجبين.

قائمة المصادر-:

1. من عمل الباحث بالاعتماد على:- برنامج (Arc Map 10.3)، المرئية الفضائية للقمر Landsat 7، 2017.
2. بن يزم مليكة، عمل الزوجة وأنعكاساته على العلاقات الإسرية، دار الطباعة للنشر، المغرب، 2004,ص38.
3. تقرير (الاسكو) عمل المرأة في الشرق الأوسط، تقرير لعام 2005، أنترنت. https://www.unescwa.org/ar/taxonomy/term/13317?
4. مروج مظهر عباس، علاقة عمل المرأة بالترابط الأسري، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، المجلد(22) عدد (4)، 2011، ص3.
5. جلال علي هاشم، وطالب عبد كريم طالب ,أخرون، مساطر النساء دراسة ميدانية لبعض مظاهر عمل المرأة في المجتمع العراقي المعاصر، كلية الأداب، قسم الاجتماع، القادسية، 2007، ص5.
6. عبد العظيم أنيس، دليل المؤشرات لقياس أحوال المرأة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، بغداد،١٩٨٣.
7. دودو نعيمة، تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة دراسة ميدانية في جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الأنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2001, ص30.
8. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت لبنان، 1986، ص189.
9. باسمة كيال، تطور المرأة عبر التأريخ، مطبعة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981، ص200-204.
10. دودو نعيمة، تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة، مصدر سابق، ص33.
11. فؤاد عبد الكريم عبد الكريم، عمل المرأة رؤيا شرعية، ص18، أنترنت. /http://www.saaid.net
12. نور الدين عتر, ماذا عن المرأة, دار اليمامة للطباعة كالنشرّ ،2003، ص22.
13. بن يزم مليكة، عمل الزوجة وأنعكاساته على العلاقات الإسرية، مصدر سابق، ص42.
14. باسم محمد الولي، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2004, ص38.

15. سناء سليمان، سيكيولوجية الأسرة وعمل المرأة، دار سلال للنشر والتوزيع، الكويت، ط2، 2000، ص28.
16. دودو نعيمة، تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة، مصدر سابق،ص38.
17. حيدر محمد زغير، تحليل علاقات مكانية لوفيات الاطفال الرضع في محافظة كربلاء للمدة (1997–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2015، ص64.
18. سناء سليمان، سيكيولوجية الأسرة وعمل المرأة،مصدر سابق، ص33.
19. المصدر السابق، ص35.